UN LIBRARY
JUL 17 1989
UN/SA COLLECTION

A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/44/361
30 June 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الرابعة والاربعون
البنود ١٣ و ١٨ و ٢٨ و ٣٤ و ٣٦
و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٣ و ٤٤ و ٧٧
و ٧٨ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٧ و ٨٨
و ٨٩ من القائمة الاولية*

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم

مسألة ناميبيا

الحالة في الشرق الأوسط

استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة

قضية فلسطين

تنفيذ قرارات الامم المتحدة

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

---

* A/44/50/Rev.1

89-16705 ١٣٥٠ض(٨٩)

وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

الاعمال التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية في عام ١٩٩٠

أزمة الديون الخارجية والتنمية

الانشطة التنفيذية من أجل التنمية

التدريب والبحث : معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث

رسالة مؤرخة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٩ موجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم لماليزيا
لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم طيه ، باسم مجموعة السبعة والسبعين ، الإعلان الذي اعتمده الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمجموعة السبعة والسبعين المعقود في كاراكاس في الفترة من ٢١ الى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩ (انظر المرفق) .

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم الإعلان المذكور أعلاه والصادر عن وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٢ و ١٨ و ٣٨ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٣ و ٤٤ و ٧٧ و ٧٨ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ من القائمة الاولية .

(توقيع) اسماعيل رزالي
الممثل الدائم لماليزيا
لدى الامم المتحدة
رئيس مجموعة السبعة والسبعين
نيويورك

١٣٥٠ض(٨٩)

المرفق

إعلان كراكاس الصادر عن وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيس المجموعة

اجتمع وزراء خارجية البلدان الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين في كراكاس ، فنزويلا ، في الفترة من ٢١ الى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيس المجموعة .

وقد استعرضوا تطور الاقتصاد العالمي خلال الخمسة والعشرين عاما الأخيرة ، وإنجازات المجموعة والمصاعب التي واجهتها في جهودها الرامية الى إعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل ومنصف .

وقيّم الوزراء التحولات الجارية في الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية ، وحللوا الفرص والتحديات التي تمثلها هذه التغيرات بالنسبة للتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ووضعوا استراتيجية وخطة عمل لمواجهة هذه التحديات . كما قدموا توجيهات لتكثيف التعاون بموجب برنامج عمل كراكاس ، ولزيادة الفعالية التنظيمية للمجموعة .

أولا - تطلعا الى المستقبل : دعوة الى إحياء الحوار بين الشمال والجنوب

أصدر وزراء البلدان الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين البيان التالي :

١ - تواجه البلدان الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ، وهي على عتبة القرن الحادي والعشرين ، حالة عالمية توفر ، على الرغم مما تتسم به من تعقيد وعدم يقين ، فرصة فريدة لإعطاء زخم جديد للتعاون الدولي من أجل التنمية .

٢ - وتسعى البلدان الأعضاء في المجموعة الى تحقيق أهداف إنمائية في بيئة خارجية غير مواتية تماما . وتواجه أقل البلدان نموا من بين هذه البلدان صعوبات خاصة ،

ذلك أن العديد منها يبذل جهودا شاقة من أجل التكيف تحمّلها تكاليف اجتماعية وسياسية باهظة .

٣ - ولما كانت البلدان النامية تعمل على تنفيذ إصلاحات سياسية واسعة النطاق فهي مستعدة للاندماج في العالم على نحو يتسم بقدر من الحرية أكبر بكثير من ذي قبل . ووجود اقتصاد عالمي أكثر انفتاحا وتعاونا أمر حيوي بالنسبة لنجاح جهودها .

٤ - وبدأت منذ بضع سنوات عملية تبشر بالخير لتخفيف حدة التوترات السياسية العالمية . وهذا يوفر إطارا مناسبا لمبادرات جديدة . وينبغي دعم التحسن في المناخ السياسي الدولي بتوسيع نطاقه ليشمل كافة مناطق العالم ومن خلال البحث عن حل سريع ودائم للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الدولية الرئيسية وعلى الخصوص تلك التي تواجهها الدول النامية .

٥ - وينبغي أن يتم هذا على نحو يتفق مع الواقع المعاصر ، وخاصة الاعتراف التام بالدوافع التي تحتم الترابط العالمي . إذ لا يمكن حل المشاكل الحالية إلا من خلال قيام الدول بالعمل معا وليس باتباع كل منها نهجها الخاص . وليس بوسع أي بلد أو مجموعة من البلدان ، مهما كانت قوتها ، أن تعزل نفسها عن نتائج المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية العالمية ، ولا أن تنجح ، دون الإضرار بمصالحها الخاصة في إلقاء عبء حل هذه المشاكل على عاتق الأعضاء الضعاف في المجتمع الدولي .

٦ - إن اتباع نهج متعدد الأطراف ومتضافر وشامل أمر بالغ الأهمية بالنسبة الى إيجاد وتنفيذ حلول فعالة حقا ودائمة للمشاكل المعاصرة . وهذا لا يمكن تحقيقه من خلال تدابير وآليات جزئية تتسم بقصر النظر تتخذ من جانب واحد . ذلك أن الإجراءات الانفرادية التعسفية لن تسفر إلا عن إضعاف الثقة وتقويض النظام المتعدد الأطراف وعمله والتأثير تأثيرا سلبيا على احتمالات التنمية في البلدان النامية .

٧ - وتؤكد البلدان الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين من جديد التزامها الشديد بحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية الدولية من خلال التعاون الدولي ، وفق ما توخاه ميثاق الأمم المتحدة ، مساهمة بذلك في تحقيق السلم والأمن الدوليين .

٨ - وهي تؤكد من جديد حقها في المشاركة على نحو منصف في النمو والتقدم العالميين ، ولاسيما في فوائد العلم والتكنولوجيا الحديثين وبهدف تحسين حياة شعوبها ، وتطلعها الى ذلك .

٩ - إن التضامن الدولي يكون جوهريا ، بل وضروريا ، وقت الازمات . وتقتضي الحاجة بإلحاح قيام حوار جاد وبناء بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، إذا أراد المجتمع الدولي تجنب انهيار لا رجعة فيه للنظام الاقتصادي العالمي . وتؤكد مجموعة السبعة وسبعين من جديد استعدادها لإجراء هذا الحوار والتزامها بذلك . وتحث البلدان المتقدمة النمو على أن ترد عليها بالمثل . وفي هذا الصدد ، تمس الحاجة الى التوصل الى توافق للآراء يركز على النمو والتنمية . ومن شأن تفاهم كهذا أن يؤدي الى اتخاذ إجراءات تعاونية فعالة في المجالات المترابطة المتعلقة بالنقد والمالية والتجارة والديون الخارجية والتنمية .

١٠ - ويعلن الوزراء بهذا ، تصميمهم على اغتنام كل فرصة ممكنة في السنوات القادمة لتشجيع العمل المنتظم وتشجيع الحوار . ويشكل بيان كراكاس مساهمة مفيدة ومناسبة التوقيت في هذا المسعى بوصفه جزءا من الجهود التي ستواصل المجموعة بذلها ، ولاسيما في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي التي ستعقد في نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، وفي إعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية للتسعينات .

ثانيا - مجموعة السبعة والسبعين وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

١ - جاء انشاء مجموعة السبعة والسبعين ، منذ ٢٥ سنة ، نتيجة لتصور جماعي من قِبل البلدان النامية بأنها تتقاسم مشاكل مشتركة نابعة من نمط العلاقات الاقتصادية الدولية الجائر بحكم طبيعته الاساسية . والمجموعة تمثل عزم تلك البلدان على تدارك هذه الحالة عن طريق التعاون الدولي القائم على أساس المصالح المتبادلة . وقد جاءت أهداف مجموعة السبعة والسبعين معبّرة عن مبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة ، وعن

اقتناعها بأن صون السلم والأمن الدوليين يتطلب حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والانسانية الدولية . ولذلك ، تؤكد المجموعة من جديد صحة إعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل ومنصف ، وضرورتها القصوى . وستواصل المجموعة التعبير ، في محافل الامم المتحدة ، عن ايمانها الذي لا يتزعزع بالتعاون المتعدد الاطراف .

٢ - وقد شهدت أنشطة مجموعة السبعة والسبعين توسعا هائلا منذ بدء عهدها بمناسبة الدورة الاولى لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٦٤ . ففي هذه السنوات الخمس والعشرين ، لم تصبح المجموعة عنصرا رئيسيا مؤثرا في العلاقات الاقتصادية الدولية فحسب ، بل أصبحت أيضا عاملا رئيسيا لابتكار الافكار ، والمفاهيم والمقترحات المتصلة بالتعاون الانمائي . وتزايد دورها يؤكد بوضوح ايمان البلدان الناشئة حديثا بأن الحرية السياسية حتى تصبح فعالة ويكون لها وزن ، لابد أن تترجم إلى استقلال اقتصادي ، ولابد أن تؤدي إلى تحسين مستويات معيشة شعوبها . وجنبا إلى جنب مع حركة بلدان عدم الانحياز أصبحت المجموعة ترمز إلى وحدة البلدان النامية وتضامنها الاساسيين ، وتمثل رأيها المشترك على صعيد العالم بشأن المسائل الاقتصادية الدولية .

٣ - وفي السنوات الخمس والعشرين الماضية ، اتخذت مجموعة السبعة والسبعين عددا من المبادرات لتعزيز التعاون الاقتصادي من أجل تنمية البلدان النامية . فقد حققت انجازات هامة تعزى لها ، أبرزها اعتماد الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، بتوافق الآراء في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة - وهو هدف لازال صحيحا ومتصلا بالموضوع .

٤ - ولم يحظ الموقف البنّاء الذي أبدته مجموعة السبعة والسبعين باستجابة كافية من البلدان المتقدمة النمو ، مما أدى ، في حالات كثيرة ، إلى عدم تنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء . والمجموعة على اقتناع بصحة نهجها وستواصل جهودها لتعزيز الحوار والتعاون في كل فرصة تتاح .

٥ - ومازالت مجموعة السبعة والسبعين تعلّق أهمية أساسية على تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . فهذا التعاون ضروري للحد من قابلية البلدان النامية للتأثر بالعوامل الخارجية ، ولزيادة التكامل إلى أقصى حد ، بغرض التعجيل بتنمية اقتصاداتها . وبرنامج عمل كاراكاس المعتمد في عام ١٩٨١ يمثل جهدا رئيسيا

لترجمة هذه الاهداف إلى اجراءات تعاونية عملية . وتجدد المجموعة التزامها بتكثيف التعاون فيما بين البلدان النامية للعمل نحو تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات .

٦ - والبلدان النامية تدرك دائما المسؤولية التي تقع على عاتقها في تنمية اقتصاداتها . إلاّ أن نجاح جهودها يتطلب توفر ظروف خارجية داعمة . ولذلك فقد سعت جاهدة إلى تحسين البيئة الاقتصادية الدولية حتى تصبح مواتية للتنمية .

٧ - وبالرغم من القيود التي تواجهها تلك البلدان ، فقد حققت مكاسب هامة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية . إلاّ أن التدهور الملحوظ في الظروف الخارجية أدى إلى اصابة جهودها الانمائية بنكسة جسيمة خلال الثمانينات . فقد أصبحت ظروف المعيشة في كثير من البلدان النامية أدنى مما كانت عليه في بداية العقد . كما تناقصت إلى حد خطير في كثير من البلدان ، الهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية التي اقيمت بشق الانفس على مدار السنين ، مما أضعف احتمالات النمو والتنمية الاقتصاديين فيها . وقد كان عبء التكيف ثقيلا بما لا يتناسب مع البلدان النامية ، كما انه يكبدها تكاليف اجتماعية وسياسية باهظة بشكل غير مقبول . وزاد الفقر المطلق في أنحاء كثيرة من العالم .

٨ - ومازالت المساعدة الانمائية الرسمية مجمدة عند مستوى يقل عن نصف الارقام المستهدفة المقبولة دوليا . وانخفض الاستثمار الاجنبي المباشر والإقراض المصرفي التجاري انخفاضا حادا . وتواجه البلدان النامية مشاكل الدين الخارجي الجسيم ، وهبوط أسعار السلعة الاساسية إلى مستويات منخفضة بشكل لم يسبق له مثيل ، وتدهور معدلات التبادل التجاري وتزايد النزعة الحمائية في أسواق البلدان المتقدمة النمو . وقد أدى هذا كله إلى ظاهرة تنطوي على التناقض تتمثل في النقل العكسي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو . وأظهرت الظروف النقدية وجود اتجاه نحو عدم الاستقرار نحو الاختلالات في أسعار الصرف . ومازالت الاختلالات الرئيسية قائمة ، الامر الذي يضاف إلى عنصر عدم التيقن . كما أن الحالة الاقتصادية الدولية مازالت تتسم بوجود أوجه قصور وتباين في النظم فضلا عن اختلالات هيكلية . وقد تحملت البلدان النامية وطأة تعثر ظروف النمو ، مما أدى إلى تزايد اتساع الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

٩ - وخلال معظم الثمانينات ظل الحوار بين الشمال والجنوب صامتا ، وفقد التعاون الاقتصادي المتعدد الاطراف فعاليته في الوقت الذي كانت هناك أشد الحاجة إليه . ولم

تقم البلدان الصناعية الرئيسية في معظم الاحيان بإيلاء الاعتبار الواجب لما يترتب على مواقفها السياسية من نتائج بالغة الاهمية بالنسبة لبقية العالم ، ولا سيما البلدان النامية .

١٠ - وقد عانت أقل البلدان نموا بين البلدان النامية ، التي تواجه معوقات هيكلية هائلة ، من تدهور بالغ أصاب حالتها الاجتماعية - الاقتصادية العامة خلال الثمانينات ، بالرغم مما اتخذته من تدابير السياسة المحلية الهامة عملا ببرنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا . وقد ضاعف من آثار المناخ الاقتصادي الخارجي المعاكس - الذي اتسم ، ضمن جملة أمور ، بتدفق غير كاف للمساعدة الخارجية ، وانخفاض كبير في معدلات التبادل التجاري لمنتجاتها ، وتزايد نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي - الاخفاق في تنفيذ توصيات برنامج العمل الجديد الكبير واستعراض منتصف الفترة الذي أجري له . وتحقيقا لهذه الغاية تؤكد مجموعة السبعة والسبعين أهمية تعزيز الجهود الدولية المبذولة لإعادة تنشيط نمو وتنمية أقل البلدان نموا ، كما تؤكد أهمية مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا الذي سيعقد في سنة ١٩٩٠ ، في اعتماد خطة عمل كبيرة من أجل التنمية المتواصلة لأقل البلدان نموا في التسعينات .

١١ - ولا تزال البلدان غير الساحلية والجزرية النامية تعاني أيضا من مشاكل فريدة ومن معوقات متأصلة لها تأثير سلبي على تنميتها . وتؤكد المجموعة أهمية قيام المجتمع الدولي باتخاذ اجراءات عاجلة لمعالجة ما تنفرد به هذه البلدان من مشاكل وتلبية ما لها من احتياجات خاصة .

١٢ - وتستدعي الحالة الاقتصادية الراهنة في افريقيا ، التي تتسم بتدني مستوى النمو الاقتصادي ، قيام البلدان المتقدمة النمو من الآن وحتى نهاية سنة ١٩٩٠ ، زيادة فعالية تنفيذها لالتزاماتها ، تيسيرا لتحقيق أهداف التنمية والنمو الاقتصادي الواردة في برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . وينبغي ، في هذا الصدد ، إعادة النظر في برامج التكيف الهيكلي التقليدية المعمول بها حاليا والاستعاضة عنها ببرامج بديلة أكثر صلاحية من شأنها أن تأخذ في الاعتبار الكامل الوقائع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في افريقيا ، وتجدد النمو وتُسهل تنميتها في الأجل الطويل .

١٣ - وتؤكد مجموعة السبعة والسبعين الضرورة العاجلة لتنفيذ الخطة الخاصة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى تنفيذا تاما ، دعما للجهود التي تبذل حاليا في إطار اتفاقات اسكيبولاس الثاني لتحقيق السلم والتنمية في المنطقة .

١٤ - وتكرر مجموعة السبعة والسبعين تأكيد أن الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، والفصل العنصري ، والعنصرية وجميع أشكال التمييز العنصري ، والعدوان الاجنبي ، والاحتلال ، والسيطرة ، والاستغلال ، وزعزعة الاستقرار تشكل عقبات أساسية في وجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية . وتؤكد المجموعة من جديد التزامها بأن تتخذ ، منفردة ومجتمعة تدابير فعالة لإنهاء هذه الممارسات .

١٥ - وما تزال الحالة في الجنوب الافريقي تتأثر بشدة من السياسات الرامية الى زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي التي ينتهجها نظام الحكم القائم على الفصل العنصري في جنوب افريقيا وما يرتكبه من أعمال عدوان ضد دول خط المواجهة والدول المجاورة الاخرى . وينبغي للمجتمع الدولي أن يمارس ضغطا أكبر على النظام القائم على الفصل العنصري لحمله على إلغاء سياساته البغيضة هذه والتوقف فورا عن أعماله الهادفة الى زعزعة الاستقرار والعدوان . وينبغي للمجتمع الدولي في نفس الوقت أن يزيد مساعدته لهذه البلدان لتمكينها من تنفيذ برامجها الخاصة بالانتعاش الاقتصادي والتنمية . وعلاوة على ذلك ، ينبغي إرغام النظام القائم على الفصل العنصري أيضا على تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) لتمكين شعب ناميبيا من السيطرة على موارده ومصيره .

١٦ - ويواصل الشعب الفلسطيني العيش في ظل مشقة الاحتلال الاسرائيلي ، الذي حرمه من أرضه وموارده الطبيعية والموارد الاخرى وتسبب في انهيار أحواله المعيشية . إن كفاح الشعب الفلسطيني لنيل حريته السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية وحقه في التنمية يستدعي من المجتمع الدولي اتخاذ الاجراءات اللازمة لتقديم أقصى ما يمكن من دعم للانتفاضة البطولية للشعب الفلسطيني . وعلاوة على ذلك ، فإن الشعب العربي في الجولان السوري وفي أجزاء من جنوبي لبنان ما يزال خاضعا للاحتلال العسكري الاسرائيلي ، الذي حرمه من أرضه وموارده الاخرى ، معرقلا بذلك تنميته الاقتصادية والاجتماعية . وتعرب مجموعة السبعة والسبعين عن تطلعها بفارغ الصبر الى انتهاء هذا الاحتلال .

١٧ - وتدعو مجموعة السبعة والسبعين المجتمع الدولي الى اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة للقضاء على استخدام التدابير القسرية ، بما في ذلك ، عمليات الحصار والحظر وتجميد الاموال ، ضد البلدان النامية ، الذي تزايد أخيرا واتخذ أشكالا جديدة .

١٨ - لقد هدّدت العوامل المحركة للاقتصاد العالمي في السنوات الاخيرة بزيادة حدة الاستقطاب بين الشمال والجنوب . وليس من الممكن استمرار عالم منقسم بين مَن يملكون ومَن لا يملكون . ولا يستطيع بلد عَزل نفسه أو تحصين نفسه ضد الاثر السلبي الناجم عن هذا الوضع غير المستقر بطبيعته . إن التفاوت المخلّد لذاته ، لا يمكن أن يدوم إلى الابد ، ويجب تغييره عن طريق العمل الدولي التعاوني .

١٩ - أما المناخ السياسي الدولي فقد تحسّن بصورة ملحوظة . فقد تم احراز تقدم مشجع نحو ايجاد حلول للمنازعات الاقليمية والعالمية . وثمة أفكار اقتصادية وسياسية جديدة تعتمل في كثير من أنحاء العالم . وتشكّل هذه الافكار إطارا ملائما لاتخاذ مبادرات جديدة . ومن جهة أخرى ، فإنه ما لم تراع الضغوط الاقتصادية الناشئة مراعاة كافية فإن الضغوط الناجمة عن ذلك قد تؤدي إلى تقويض الاتجاهات الراهنة نحو تحقيق السلم والتآلف في العالم .

٢٠ - والانفراج الراهن في حدة التوتر فرصة أمام المجتمع الدولي . وأساس هذا الانفراج هو ادراك الخطر الذي يهدد بقاء الجنس البشري من جراء سباق التسلح النووي ، وتدهور البيئة وغير ذلك من التهديدات غير العسكرية للامن مثل الجوع والفقر المدقع والامراض والامية والتفاوت الاقتصادي الفظ ، داخل الدول وفيما بينها ، وكذلك الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الانسان . ويتطلب حل هذه المشاكل الواسعة النطاق والمعقّدة اتباع نهج متفق عليه ومتسق داخل اطار متعدد الاطراف .

٢١ - لقد أصبح الهيكل الاقتصادي الدولي متعدد الاقطاب بصورة متزايدة . وفي الوقت نفسه ، ثمة اتجاه نحو تكامل اقتصادات البلدان المتقدمة النمو . وتضطلع البلدان الاشتراكية حاليا باصلاحات واسعة النطاق تهدف إلى ايجاد تكامل أوثق بين اقتصاداتها والاتجاه الرئيسي للاقتصاد العالمي . كما أن العديد من البلدان النامية مستعدة للاندماج في الاقتصاد العالمي بقدر من الحرية أكبر من الماضي . وتسعى بلدان نامية عديدة إلى تعزيز تكاملها الاقليمي . ويتطلب نجاح هذه الاستراتيجيات الرامية إلى التكامل وجود اقتصاد عالمي أكثر انفتاحا وتعاونا بكثير . وفي الوقت نفسه ، يتحتم

أن تكون أسواق البلدان المتقدمة النمو الموحّدة والمتكاملة أكثر انفتاحا على الخارج . وأن يكون الوصول اليها أيسر لا أصعب أمام البلدان النامية .

٢٢ - إن الثورة التكنولوجية الحديثة ، ولاسيما في تكنولوجيات الاعلام والاتصال ، قد جعلت دول العالم أكثر ترابطا وجعلت القضايا الاقتصادية العالمية مترابطة أكثر من أي وقت مضى . وتتجاوز الآثار المترتبة على سياسات الاقتصاد الكلي التي تعتمدها القوى الاقتصادية الرئيسية الحدود الوطنية لتلك القوى وتؤثر على اقتصادات جميع البلدان ، ولاسيما البلدان النامية . وينبغي أن يكون تنسيق هذه السياسات مستندا إلى قاعدة أوسع ومتمشيا مع نمو جميع البلدان واحتياجاتها الانمائية ، ولاسيما البلدان النامية . وعلاوة على ذلك ، فقد أصبحت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة معقدة جدا ولم يعد بقدرة أي دولة واحدة أو مجموعة من الدول الانفراد بحلها . وبالتالي فقد أصبح من الضروري ضمان ادارة الترابط العالمي ادارة منصفة وجماعية بهدف تحقيق تنمية متواصلة تكون عادلة اجتماعيا وسليمة اقتصاديا .

٢٣ - ولا يمكن الاضطلاع بهذه المهام التي تواجه المجتمع الدولي إلا في إطار اقتصاد عالمي متوسع ونام . وبالتالي ، فمن الضروري التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن النمو والتنمية ، ووضع مجموعة من السياسات القادرة على استعادة شروط النمو القوي في الاقتصاد العالمي ، ولاسيما المساعدة في القضاء على الفقر المدقع .

٢٤ - ولا يمكن أن يكون نمو الاقتصاد العالمي دائما ومكتفيا ذاتيا إلا إذا نمت جميع أجزائه في اتساق . ووجود قدرات لا تستخدم استخداما كاملا في البلدان المتقدمة النمو مع وجود طلب محتمل واسع في البلدان النامية أمر يتطلب اتخاذ مبادرة جريئة لإدخال قوة شرائية كبيرة في البلدان النامية . وينبغي تحقيق ذلك عن طريق زيادة كبيرة جدا في تدفق الموارد المالية التساهلية وتخفيض الديون تخفيضا كبيرا . ولن تدفع هذه الخطوات بعجلة التنمية في البلدان النامية فحسب ، بل ستؤدي أيضا إلى تحسين آفاق المستقبل أمام الاقتصاد العالمي .

٢٥ - وكخطوة أولى ، ينبغي عكس اتجاه النقل الصافي للموارد من البلدان النامية من أجل وقف حرمان اقتصادات البلدان النامية من الاستثمارات ورؤوس الأموال اللازمة لتنمية وتحديث قدراتها الانتاجية وتلبية الاحتياجات الاجتماعية المشروعة لسكانها .

٢٦ - ويتسم بأهمية حيوية تحقيق الاهداف المتفق عليها دوليا والمتصلة بالمساعدة الانمائية الرسمية التي اعتمدتها الجمعية العامة منذ عقدين ، وذلك بأسرع ما يمكن . وقد دل ظهور أزمة الديون واشتداد حدتها على أن النظام المالي الدولي لا يكفي لنقل حجم كاف من الموارد إلى البلدان النامية بأحكام وشروط ملائمة ، وإن الإقراض التجاري لا يمكن أن يحل مكان التدفقات الرسمية والمتعددة الأطراف للموارد .

٢٧ - وإذ تؤكد المجموعة ، أن كثيرا من البلدان النامية تكرس جزءا كبيرا من مواردها الشحيحة لتنمية مواردها البشرية ، فإنها تشدد على الحاجة الى مواصلة تعزيز وتوسيع قاعدة الموارد البشرية في البلدان النامية . فقدرة البلدان النامية على مواجهة تحديات التنمية وتسارع التغيرات التكنولوجية ، من أجل تحقيق التنمية المطردة ، تتطلب من المجتمع الدولي أن يقدم الدعم لجهود تلك البلدان في هذا المجال بما يتفق تماما مع أولوياتها وخططها الوطنية .

٢٨ - وينبغي أن يكون التعاون المالي المتعددة الأطراف من أجل التنمية موجها نحو تخفيف النمو والتنمية الاقتصاديين المطردين والدائمين في جميع البلدان النامية ، وفقا لاهدافها وأولوياتها . وينبغي أن يراعى في هذا التعاون احتياجاتها الاجتماعية . فضلا عن متطلباتها الطويلة الأجل اللازمة للتحول والتنمية في الميدان الاجتماعي - الاقتصادي بالإضافة الى احتياجاتها القصيرة الاجل في مجال الإدارة الضريبية والمالية .

٢٩ - وكجزء من الجهود الرامية الى زيادة تدفقات الموارد الى البلدان النامية ، ينبغي أن تقدم البلدان الصناعية حوافز لزيادة الاستثمار الاجنبي في البلدان النامية ، مما يكمل رأس المال المحلي وفقا لقوانين وأهداف وأولويات البلدان النامية .

٣٠ - لقد بلغت أزمة الدين أبعادا سياسية واقتصادية خطيرة وظهرت باعتبارها إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل النمو والتنمية في البلدان النامية . وهي تستلزم حلا ينبع من روح تقاسم المسؤولية ويقوم على أساس استراتيجية متكاملة وشاملة . وتدعو مجموعة السبعة والسبعين الى إجراء تخفيض كبير في الوقت المناسب في أصل وخدمة الدين الخارجي للبلدان النامية فضلا عن تأمين تدفق كبير للموارد المالية الجديدة ، بما يتناسب مع احتياجاتها الاقتصادية . إذ أن استئناف التنمية ، بالنسبة لكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض ، يتطلب إزاحة جزء كبير من عبء الدين عن

كاهلها . ومن أجل حل أزمة الدين الحادة ومنع تفاقم واستفحال المديونية الخارجية للبلدان النامية ، ينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير في المجالات المترابطة المتعلقة بالتجارة والنقد والمالية .

٣١ - وفي هذا الصدد تعبر مجموعة السبعة والسبعين عن تقديرها للمبادرة المهمة التي طرحها سمو أمير الكويت أثناء الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة ، وبغرض حل مشكلة ديون البلدان النامية .

٣٢ - وينبغي تيسير العمل على زيادة حصائل البلدان النامية من الصادرات زيادة كبيرة من خلال جملة أمور منها دعم المعاملة الخاصة والتفاضلية وتوسيع نطاقها وتنفيذها بدقة وعدم تقييد إمكانية وصول منتجاتها الى أسواق البلدان المتقدمة النمو ، والتخلص من النزعة الحمائية والتدابير الاخرى التي اتخذتها البلدان المتقدمة النمو مثل إعانات الإنتاج والصادرات ، وتحسين معدلات التبادل التجاري والتشجيع على وجود سوق دولية مستقرة ومجزية للسلع الاساسية ونقل التكنولوجيا بما يمكن البلدان النامية من توسيع وتنويع قاعدتها الانتاجية .

٣٣ - وينبغي تعزيز وتحسين النظام التجاري الدولي لكي يصبح أكثر استجابة للاحتياجات التجارية والإنمائية في البلدان النامية . وتعلق مجموعة السبعة والسبعين أهمية كبيرة على جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية بوصفها وسيلة لتعزيز النظام التجاري المتعدد الاطراف . وهي تأمل في أن يولى الاهتمام التام للمواضيع والقضايا ذات الاهمية الخاصة للبلدان النامية حتى يتسنى الخروج بنتائج متوازنة تؤدي الى زيادة احتمالات التصدير بالنسبة للبلدان النامية ، بما يتفق مع احتياجاتها وأمانيها التجارية والإنمائية . وفي هذا الصدد ، ترحب مجموعة السبعة والسبعين بالاتفاق الذي تم التوصل اليه مؤخرا في جولة أوروغواي بشأن تحرير التجارة في مجال الزراعة ، وتحث مجموعة السبعة والسبعين البلدان المتقدمة النمو على أن تحترم تماما الاتفاق الذي تم التوصل اليه أثناء الدورة السابعة للأونكتاد ومؤداه أن مراعاة الالتزامات المتعددة الأطراف المتفق عليها فيما يتعلق بالتجارة في السلع لا ينبغي أن تكون مشروطة بتقديم تنازلات في مجالات أخرى .

٣٤ - وسيواصل أعضاء مجموعة السبعة والسبعين بذل كل جهد ممكن لمنع تدهور البيئة ، وقد أعادت المجموعة تأكيد التزامها بتعزيز التعاون الدولي بشأن حماية البيئة ، مما يستلزم بذل جهد عالمي متعدد الاطراف داخل محافل الامم المتحدة ،

لمعالجة المشاكل من جميع جوانبها . ويجب أن يشتمل بالضرورة مفهوم التنمية القابلة للإدامة على تلبية الاحتياجات الاساسية لشعوب البلدان النامية والمحافظة على النمو عند مستويات ملائمة ، من أجل بلوغ أهدافها الاجتماعية والاقتصادية ، وتحسين نوعية الحياة في بيئة صحية ومأمونة ونظيفة . وينبغي ألا يستخدم مفهوم التنمية القابلة للإدامة كذريعة لفرض شروط إضافية في سياسات المؤسسات الإنمائية والمالية المتعددة الاطراف . وأكد أعضاء المجموعة أن الفقر والتدهور البيئي أمران وثيقا الترابط ، ولذلك يجب أن ينظر الى حماية البيئة كجزء لا يتجزأ من عملية التنمية لا يمكن اعتباره منعزلا عنها . فقد كان من شأن الضغوط الزائدة عن الحد على الموارد الطبيعية بسبب الفقر وتزايد السكان أن أدت الى مشاكل مثل تدهور التربة وإزالة الاحراج والتصحر ، الامر الذي يستلزم معالجته على وجه الإلحاح جنبا الى جنب مع بذل الجهود لمعالجة المشكلة البيئية العالمية . وفي هذا الصدد أكدت المجموعة أهمية اتخاذ تدابير داعمة لصالح البلدان النامية في أي ترتيب للتعاون المتسق المتعدد الاطراف لحماية البيئة . وهناك حاجة ماسة لكي يخصص المجتمع الدولي موارد مالية إضافية صافية للتعاون في مجال البيئة لتستخدم في جملة أمور منها توفير فرص الحصول على التكنولوجيات المأمونة بيئيا والسماح بنقلها . كما ينبغي توفير تكنولوجيات بديلة للبلدان النامية بشروط تساهلية ، ونظرا لان البلدان المتقدمة النمو تمثل جل الانتاج والاستهلاك من المواد الضارة بيئيا ، فينبغي أن تتحمل تلك البلدان المسؤولية الرئيسية عن البحث عن سبل علاج طويلة الاجل بغرض حماية البيئة العالمية ، وأن تقدم مساهمة كبيرة في الجهود الدولية المبذولة للحد من استهلاك تلك المواد . وتكرر المجموعة التأكيد على أن تولى التدابير التي تتخذ على الصعيد الدولي المراعاة التامة للتباين القائم في أنماط الانتاج والاستهلاك العالمية وأن تسعى عن قصد الى تدارك هذا التباين .

٣٥ - وترحب مجموعة السبعة والسبعين بعرض البرازيل لاستضافة المؤتمر العالمي الثاني المقترح المعني بالبيئة والتنمية .

٣٦ - وترى مجموعة السبعة والسبعين أنه قد توفرت فرص كبيرة لاعطاء قوة دافعة جديدة للحوار بشأن التنمية وتنشيط آليات ووسائل التعاون الاقتصادي الدولي ، والمجموعة مصممة على اغتنام كل فرصة لإقامة حوار جاد وبناء بروح من المصلحة المتبادلة والتضامن الإنساني ، وهي مصممة ، في هذا الصدد ، على المساهمة في توسيع نطاق التفاهم الدولي وتعزيز التعاون الدولي من خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ، وإعداد استراتيجية إنمائية دولية للتسعينات ، والدورة الثامنة القادمة

للأونكتاد وما قد ينظم من الاجتماعات الاخرى على المستوى السياسي ، بما في ذلك لقاءات القمة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

٣٧ - وفي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ستسعى المجموعة الى التوصل الى اتفاق مع البلدان المتقدمة النمو بشأن أسس العمل لتحسم بطريقة متكاملة بعض المشاكل الملحة التي تواجه البلدان الاعضاء فيها ، بما في ذلك مشاكل النقد والمالية وتدفقات الموارد والتجارة والسلع الاساسية والدين الخارجي والتنمية ، آخذة في الاعتبار على النحو الواجب التباين القائم ، ومع إدراج الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية في المداولات . وسيكون الهدف من ذلك هو التوصل على الاقل الى توافق في الآراء بشأن طبيعة المشاكل ، والنهج المطلوب لحلها ، والمبادئ والوسائل التي ينبغي الاخذ بها . وسيكون هذا في الواقع بمثابة أولى الفرص الممكنة لاستئناف الحوار بين الشمال والجنوب على أساس شامل ، بكامل الجدية ، وعلى نحو هادف ، كما ينبغي أن يكون من شأن إعداد استراتيجية إنمائية دولية للتسعينات أن يتيح إمكانية للسعي الى بلوغ هذه الاهداف في إطار منظور أطول أجلا كما ينبغي أن توفر في الوقت نفسه إطارا متماسكا للتعاون الدولي وفرصة للحكومات للتعهد بالتزامات محددة .

ثالثا - التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

١ - سعت مجموعة السبعة والسبعين منذ إنشائها في عام ١٩٦٤ الى النهوض بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وأكد الوزراء مجددا التزامهم بتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والعمل على بلوغ الاعتماد الجماعي على الذات .

٢ - وكان برنامج عمل كراكاس للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والذي اعتمد في عام ١٩٨١ تعبيرا عن مطامح البلدان النامية وانعكاسا لرغبتها في النهوض بهذا التعاون كمتمم للتعاون بين الشمال والجنوب وكجزء لا يتجزأ من العمل الجماعي للمجموعة الذي يهدف الى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وكان إيذانا ببداية مرحلة جديدة من هذا التعاون ، إذ وفر مخططا لاتخاذ تدابير في ثمانية قطاعات وآلية محددة بوضوح للتنفيذ والمتابعة . وقد تضررت أنشطة البرنامج كنتيجة للعقبات الهيكلية المالية والاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية والاختلالات التي تؤثر على العلاقات الاقتصادية الدولية . ورغم المصاعب العديدة التي صودفت في تنفيذ البرنامج فإنه

مازال أداة أساسية للنهوض بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وأكد الوزراء على الحاجة الى توسيع نطاق التعاون في إطاره .

٣ - ولاحظ الوزراء أن الوضع الدولي الراهن ينطوي على مصاعب وفرص للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ، فمن ناحية ، كان كثير من برامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ضحية لتدهور الوضع الاقتصادي للبلدان النامية ، وهو ما قيد وسائل مدفوعاتها وأجبرها على التركيز على الاحتياجات العاجلة . ومن ناحية أخرى فإن السياسة الحمائية المتزايدة التي انتهجتها دول الشمال ، وانعدام انعكاس الدينامية الاقتصادية لبلدان الشمال في البلدان النامية ، ونشوء فرص جديدة لعمليات التكامل مثل الفرص التي يتيحها فائض الصناعة التحويلية والقدرات الاستثمارية ، كل ذلك قد أضفى أهمية جديدة على التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

٤ - وأعرب الوزراء عن ارتياحهم لبدء نفاذ الاتفاق بشأن النظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية في نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، وناشدوا الدول التي وقّعت على الاتفاق ولم تصدق عليه بعد أن تفعل ذلك في أقرب فرصة ممكنة . وأكدوا أيضا الحاجة الى البدء في الجولة الثانية من المفاوضات في إطار النظام في أقرب وقت ممكن . ويمكن أن تتناول هذه المفاوضات مسألة تقديم بعض الدعم المالي للتجارة التي تتم في إطار النظام الشامل .

٥ - وأكد الوزراء على الحاجة الى إيلاء الأولوية اللازمة لتكثيف التعاون في قطاع العلم والتكنولوجيا ، بما في ذلك نقل التكنولوجيا ، وهو من أهم المجالات المبشرة بالخير التي ينبغي تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية فيها ، ورحبوا بقرب بدء العمل في مركز العلم والتكنولوجيا لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، وأعربوا عن أملهم في أن يصبح المركز أداة هامة ودينامية للنهوض بالتطوير العلمي والتكنولوجي للبلدان النامية .

٦ - وشدد الوزراء أيضا على ضرورة إيلاء أولوية عليا لقطاعي التجارة والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بهدف تشجيع الاستفادة من الطاقات التقنية للبلدان النامية بطريقة تتسم بمزيد من الفعالية . ورحب الوزراء بالعمل الذي اضطلع به المركز الدولي للمؤسسات العامة في البلدان النامية ، وبصفة خاصة في مجال تقديم المساعدة التقنية للمؤسسات بالبلدان النامية .

٧ - ورأى الوزراء أنه ينبغي اختيار الأنشطة التي يضطلع بها في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بعد تقييم واضح ومتعمق للفوائد الاقتصادية التي قد تعود بها على البلدان المشاركة ، وأن التركيز ينبغي أن ينصب على القطاعات والأنشطة التي قد تسفر عن نتائج عملية وملموسة ، وذلك دون إهمال الجهود التي يتعين بذلها من أجل التنفيذ الكامل للتوصيات المتعلقة بجميع القطاعات في برنامج عمل كراكاس .

٨ - ووافق الوزراء على إيلاء اهتمام متزايد لجميع مستويات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، الثنائي ودون الاقليمي والاقليمي والعالمي .

٩ - ورحب الوزراء بالعمل الذي اضطلعت به المنظمات غير الحكومية في البلدان النامية لدعم برنامج عمل كراكاس .

١٠ - وأحاط الوزراء علما بالنتائج الإيجابية لاجتماعات ممثلي غرف التجارة والصناعة في الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين والاجتماعات الاقليمية للغرف ، وشجعوها على أن تستحدث كذلك وسائل عملية لتعزيز تعاونها المتبادل . ورحب الوزراء أيضا بالعمل القيم الذي أنجزته رابطة الهيئات التجارية الحكومية بالبلدان الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين .

١١ - وسلم الوزراء بأهمية العمل الذي اضطلعت به لجنة الجنوب وأعربوا عن أملهم في أن تساهم مساهمة قيمة في زيادة وعي المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بمتطلبات التعاون الدولي لدعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

١٢ - واعترف الوزراء بارتياح بالدعم المستمر الذي يقدمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووحدته الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في سبيل تنفيذ برنامج عمل كراكاس وكذلك برنامج عمل بوينس ايرس للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومن أجل الاستجابة بصورة إيجابية للطلبات التي تقدمت بها مختلف فروع مجموعة السبعة والسبعين . ودعا الوزراء أيضا فروع المجموعة الى أن تسعى بنشاط للحصول على هذا الدعم من المنظمات المعنية .

١٣ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم لأعمال الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأكدوا على ضرورة الاتفاق على الطرق والسبل التي تكفل للصندوق على أساس هيكله الحالي ، قاعدة مالية سليمة وقادرة الى حد كبير على الاستمرار الذاتي ، مما يضمن استمرار أداءه الفعال لولايته لفترة طويلة في المستقبل .

١٤ - وأكد الوزراء مجددا سلامة الولاية التي منحها المؤتمر الوزاري الثاني عشر للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق لاعتماد توصيات عملية لضمان تنفيذ برنامج عمل كراكاس . وطلبوا الى اللجنة الحكومية الدولية أن تجتمع في كوالا لمبور بماليزيا في الفترة من ٣١ تموز/يوليه الى ٥ آب/أغسطس ١٩٨٩ لتقدم الى الاجتماع السنوي الثالث عشر لوزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين تقريرا يتضمن توصيات محددة بشأن ما يلي :

(أ) الخطوات الإضافية التي يلزم اتخاذها لتعزيز تنفيذ برنامج عمل كراكاس ؛

(ب) الدور والاختصاص الجديدان للجنة الحكومية الدولية في ضوء القرار الذي اتخذه الاجتماع السنوي الحادي عشر لوزراء الخارجية بعقد اجتماعات اللجنة كل سنتين ؛

(ج) المشاركة المتزايدة في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية من قبل مؤسسات القطاعين العام والخاص وكذلك معاهد البحث والتدريب ؛

(د) تدابير عملية لتعزيز كفاءة الاليات الداعمة لبرنامج عمل كراكاس ، بما في ذلك الاستعراض والتقييم والمقترحات المتعلقة بتحديث القطاعات ذات الاولوية ؛

(هـ) اقتراحات عملية بشأن التنسيق والتكامل ، حيثما أمكن ذلك ، بين قطاعات كل من برنامج عمل كراكاس وبرنامج العمل المتعلق بالتعاون الاقتصادي لحركة عدم الانحياز ؛

(و) استخدام صندوق بيريز غيريرو الاستئماني واتخاذ الخطوات المناسبة حتى يمكن تحقيق الفوائد الكاملة التي أنشئ الصندوق من أجلها ، بما في ذلك استعراض المبادئ التوجيهية والمعايير المتعلقة باستخدام الصندوق وكذلك اجراء تعديلات في

تواريخ تعيين أعضاء لجنة الخبراء ، المعينين لمدة سنتين ، حتى يجرى تجديد نصف الاعضاء كل سنة بهدف إقامة توازن حقيقي بين الاستمرار والتناوب .

١٥ - وبغية تمكين اللجنة الحكومية الدولية من القيام بولايتها ، حث الوزراء البلدان الاعضاء على ضمان مشاركة كبار المسؤولين المختصين في الوزارة المسؤولة بكل بلد عن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ورؤساء مراكز التنسيق الوطنية ، حسبما جاء ببرنامج العمل .

١٦ - وكان من رأي الوزراء أن هناك حاجة الى تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية في المجالات القطاعية التي تم تحديدها في برنامج عمل كراكاس وفي المجالات الاخرى المتصلة بالتنمية . ويمكن متابعة هذه الجهود في سياق تنسيق الجهود بين برنامج التعاون المتبادل للبلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين في ضوء الاستعراض المذكور في الفقرة ١٤ (د) أعلاه .

١٧ - ووافق الوزراء على التدابير التالية فيما يتعلق بصندوق بيريز - غيريرو الاستئماني ، بهدف ضمان استخدامه الكامل :

(أ) ينبغي أن تعين المجموعات الاقليمية التابعة لمجموعة السبعة والسبعين في نيويورك على سبيل الاستعجال ، الاعضاء الجدد في لجنة الخبراء التابعة لصندوق بيريز - غيريرو الاستئماني ؛

(ب) ستقوم المجموعة الاساسية من مساعدي رئيس مجموعة السبعة والسبعين بتقديم الدعم المتواصل لعمل اللجنة ، من أجل ضمان قدرة دائمة على التشغيل والمتابعة في تحديد المشاريع واختيارها وتقديم توصيات بشأنها ، وفي مساعدة الرئيس في رصد تنفيذ المشاريع الموافق عليها ؛

(ج) ينبغي أن يقوم رئيس مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك بالتشاور مع الحكومات المعنية ، بالاتصال مباشرة بالمنظمات والمؤسسات في البلدان النامية القادرة على إعداد المشاريع المؤهلة للتمويل في إطار صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني . وينبغي أن يتجاوز هذا الاتصال إرسال دعوات لتقديم اقتراحات تتعلق بالمشاريع . وعند الاضطلاع بهذه المهمة التي ينبغي أن تتم بالتنسيق مع السلطات المختصة ومراكز التنسيق المعينة لهذا الغرض في البلدان النامية ، ينبغي السعي الى الحصول على مشاركة أعضاء لجنة الخبراء للاستفادة من تجربتهم وخبرتهم ؛

(د) ينبغي أن يطلب رئيس مجموعة السبعة والسبعين من برنامج الامم المتحدة الإنمائي أن يوفر الدعم المالي لمشاركة الخبراء في اجتماعات لجنة الصندوق . والى أن يصبح هذا المشروع في مرحلة التشغيل الكامل ، يتم وضع ترتيب مالي مؤقت من موارد الصندوق الاستئماني من أجل ضمان حضور الخبراء اجتماعات الصندوق ، على أساس اجتماعين في السنة كحد أقصى . وينبغي استعراض حالة تنفيذ هذه الفقرة في اجتماع لجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية ، حيث تتخذ القرارات الملائمة .

رابعا - الفعالية التنظيمية لمجموعة السبعة والسبعين

١ - تكون مدة الاجتماع السنوي لوزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين الذي يعقد في مقر الامم المتحدة في نيويورك قبل بدء العمل الموضوعي للدورة العادية للجمعية العامة ، يوما واحدا ، ويأخذ الاجتماع شكل تبادل للآراء بشأن القضايا الرئيسية ذات الأولوية . وينبغي الإعداد جيدا لهذا التبادل للآراء مع وضع مشروع لجدول الاعمال يوافق عليه سلفا .

٢ - يسبق هذا الاجتماع الوزاري اجتماع سنوي لمجموعة السبعة والسبعين مدته يومان ويشارك فيه رؤساء مختلف فروع المجموعة الذين يقدمون تقريرا عن أنشطتهم خلال السنة الماضية وتوصيات محددة ينظر فيها الوزراء . وينبغي أن يؤدي هذا الاجتماع الى اعتماد إعلان بشأن المواضيع ذات الصلة أو بشأن بنود جدول الاعمال المعروضة على الجمعية العامة .

٣ - يستمر وزراء مجموعة السبعة والسبعين ، حسب الاقتضاء ، في عقد اجتماعات تحضيرية قبل المؤتمرات الدولية الهامة .

٤ - بعد كل دورة من دورات الجمعية العامة وغيرها من أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة ، تعقد مجموعة السبعة والسبعين في مختلف فروعها اجتماعات قصيرة من أجل تقييم نتائج هذه الدورات ، في ضوء الاهداف والغايات التي حددتها للمجموعة الدول الاعضاء فيها .

٥ - في بداية كل سنة تقويمية ، ينظر كل فرع من فروع مجموعة السبعة والسبعين ، حسب الاقتضاء وبغية تحقيق انسجام الاجراءات وتعزيز التنسيق فيما بينها ، في انتخاب

رئيس ونائبين للرئيس يعملان بموجب السلطة المخولة للرئيس وحده لمدة سنة واحـــدة ، وفقا للتوزيع الإقليمي للفرع .

٦ - مراعاة لتزايد عدد الاجتماعات داخل منظومة الامم المتحدة وطابعها التقنـــي ، تعين مجموعة السبعة والسبعين ، في كل فرع ، منسقين للمواضيع أو القضايا الرئيسيـــة التي تتطلب تجربة وخبرة . ويساعد المنسقون الرئيس في صياغة مشاريع المواقـــف أو الاقتراحات أو غير ذلك من الوثائق ، ويقدمون بانتظام تقارير عن ذلك الى مجموعـــة السبعة والسبعين لتنظر فيها ، من خلال التنظيم القائم لعمل المجموعة .

٧ - ينبغي الاستمرار في عقد اجتماعات مجموعة السبعة والسبعين على مستوى السفـراء وعلى مستوى المندوبين/الخبراء على نحو أكثر تواترا لبحث جميع القضايا التي تتطلـــب اهتمامهم واتخاذ قرارات من جانبهم .

٨ - من أجل تعزيز التنسيق والاتصال ، ولضمان الاتساق بين مختلف فروع المجموعـــة ، ينبغي أن يقوم الرئيس المعني بنقل وتنسيق مواقف المجموعة بشأن كل القضايا والانشطة ذات الصلة . وينبغي أن تستفيد جميع الفروع الى أقصى حد من الخدمات والتسهيـــلات المتاحة لمكتب الرئيس في نيويورك .

- - - - -